الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

حول

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والمنظمة الأوروبية للبراءات يتعلق بالمصادقة على البراءات الأوروبية

عدد 2014/72

الوثائق المرفقة:

*** مشروع القانون،**

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاق،**

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :05/ 11 / 2015

تاريخ انتهاء الأشغال:03/ 01 / 2016

رئيس اللجنة: عامر العريض

نائب الرئيس: المنصف السلامي **المقررة المساعدة: جميلة الجويني**

مقرر اللجنة: الطيب المدني **المقررة المساعدة: درة اليعقوبي**

أوّلا : تقديم المشروع

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى تطوير الإطار القانوني لمنظومة براءات الاختراع في بلادنا. وذلك بالاعتماد على فحص فني شامل ومعمق لمطالب براءات الاختراع يقوم به المكتب الأوروبي للبراءات في إطار مهامه المتمثلة في الحماية الإقليمية على الصعيد الأوروبي وعلى مستوى الدول غير الأعضاء بالمنظمة الأوروبية للبراءات على غرار تونس التي أبرمت اتفاق مصادقة في الغرض مع المنظمة المذكورة بتاريخ 3 جويلية 2014.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن مكاتب البلدان الأعضاء بالمنظمة الأوروبية للبراءات لا تقوم بالفحص الفني لمطالب البراءات المتأتية عبر المكتب الأوروبي بل إنها توظف مجهوداتها للتركيز على مطالب البراءات المودعة مباشرة من قبل المودعين المحليين بما أنها توظف طاقاتها للمساهمة في معاضدة الجهود الرامية للنهوض بالتجديد التكنولوجي.

ويبني المعهد الأوروبي للبراءات قدراته على تجارب الدول السابقة في هذا المجال إذ أنه حسب المعلومات المتوفرة من المكتب الأوروبي بلغ عدد البراءات في الدول المصادقة على اتفاقيات مماثلة إلى ما بين 4000 و 5000 براءة سنويا، وبالتالي فإن اتفاق المصادقة من شأنه أن يساهم في استقطاب المستثمرين من خلال تحسين مناخ حماية الملكية الصناعية وتفادي إسناد براءات اختراع لمطالب يمكن أن تكون موضوع رفض في دول أخرى خصوصا بالنسبة للأدوية والأدوية الجنيسة كما أنه يساهم في دعم نقل التكنولوجيا من خلال تفرغ مهندسي المعهد بقسط وافر إلى بث المعلومات الفنية والتكنولوجية والإحاطة بالباحثين والمخترعين

وبما أن عدد براءات الاختراع المحمية في تونس سيرتفع بصفة ملحوظة فمن المؤكد أن يزداد حجم عمل الوكلاء بنفس القدر وبالتالي توفير عائدات أوفر للمعهد وللوكلاء بالعملة الصعبة.

ثانيا : أعمال اللجنة وتوصياتها

تعهدت اللجنة بالنظر في مشروع القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ الثلاثاء 17 نوفمبر2015 واستهلت دراستها بالاطلاع على وثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون في فصله الوحيد، كما اطلعت اللجنة على نص الاتفاق الممضى بين حكومة الجمهورية التونسية والمنظمة الأوروبية للبراءات المرفق بمشروع القانون. وتبين من خلال النقاش العام أهمية الاتفاق موضوع المشروع المعروض باعتباره يهدف إلى إنشاء نظام مصادقة من شانه أن يعزز حماية الملكية الصناعية في تونس وتطوير عدد براءات الاختراع المحمية التي يسندها المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وإضفاء النجاعة والمصداقية عليها. ولمزيد التعمق في بنود الاتفاقية ارتأت اللجنة طلب الاستماع إلى ممثلين عن القطاع.

وخلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 12 جانفي 2016، استمعت اللجنة إلى السيد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية حيث أكد في مستهل الجلسة على أهمية الملكية الصناعية ومردودها على الاقتصاد الوطني خاصة من حيث ما توفره من فرص جديدة للنهوض بالاستثمار والتصدي للمنافسة غير المشروعة. وأضاف أن هذا الاتفاق يتنزل في إطار برنامج متكامل للتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات وبالتالي ملائمة النظام التونسي للبراءات مع النظام الأوروبي باعتبار مرتبة تونس كشريك متميز حيث سيتم بمقتضى الاتفاق اعتبار تونس كأي بلد أوروبي فيما يتعلق بإجراءات منح براءات الاختراع . بما من شأنه أن يرفع في عدد البراءات المودعة من 5 إلى 6 أضعاف و يؤثر بالتالي على نسبة العائدات من العملة الصعبة للسوق التونسية.

وخلال النقاش عبر عدد من أعضاء اللجنة عن تخوفهم من إيداع براءات الاختراع بالمكتب الأوروبي عوض إيداعها بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بما سينعكس سلبا على الاستثمار و على مداخيل بلادنا من العملة الصعبة ،إلا أن هذا لم يمنع من الإشادة بإيجابيات هذا المشروع والدعوة إلى الحرص على أن تكون البراءات ذات جودة عالية.

وإجابة على هذا الاستيضاح أكد السيد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن اختيار البلاد التونسية هو بالضرورة لغاية تطوير فرص الاستثمار وقد وجهت المشاريع أساسا إلى قطاع الأدوية والإلكترونيك والميكانيك وان نسبة المودعين من الأجانب تقدر ب75 % مقابل 25 % من المودعين المحليين. حيث يتوقع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن يرتفع هذا العدد من 550 براءة اختراع حاليا إلى 3 أضعاف على أقل تقدير خلال

السنوات الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمكن أن يتطور هذا العدد إلى أكثر من ذلك لاحقا.

واستوضح عدد من الأعضاء عن المنظمة الأوروبية للبراءات وعن طاقتها التشغيلية وعن مدى مساهمة الاتفاقية في استيعاب الكفاءات التونسية خاصة من الشباب المعطل، كما أكدوا على ضرورة استغلال البراءات من طرف فاحصين تونسيين وتكثيف الحملات التوعوية في هذا المجال .

وأفاد السيد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية في هذا الإطار أن المنظمة الأوروبية للبراءات هي منظمة حكومية دولية تضم مجلس إدارة وجهازا تنفيذيا وهو المكتب الأوروبي للبراءات والذي يحتوي على موارد هامة من حيث الموارد البشرية والمالية اذ يبلغ عدد أعوانه ما يقارب 7000 عون منهم 4000 مهندس يشتغلون خطة فاحص فني لبراءات الاختراع ويقوم المكتب بإسناد ما بين 50.000 و 60.000 براءة اختراع سنويا بالدقة والنجاعة اللازمتين نافذة المفعول في كل البلدان الأوروبية الأعضاء التي يختارها المودع (38 عضو) أو البلدان التي أبرمت اتفاقات مصادقة والتي يبلغ عددها إلى حد الآن 4 دول (جمهورية البوسنة والهرسك، مونتينيغرو، المملكة المغربية والجمهورية التونسية) بما أن المنظمة الأوروبية تعتزم إبرام اتفاقات مماثلة مع كل الدول الأعضاء باتفاقية أغادير لذلك فهي الآن بصدد التفاوض بهذا الشأن مع جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشمية الأردنية.

وحول التساؤل عن عدد مطالب براءات الاختراع المودعة بتونس أفاد أنها بلغت سنة 2015، 179 مطلبا مودعا من قبل مقيمين و 410 من غير المقيمين وان عدد البراءات المتوقع سنة 2020 سيزيد عن 2500 براءة يتم بعد الفحص ترسيمها بالسجل الوطني. بما سيسهم في تحفيز المستثمرين من خلال منح براءات تضاهي المستوى الأوروبي وان تطوير عدد براءات الاختراع المحمية بتونس من المتوقع أن يطوّر مداخيل المعهد الوطني لبراءات الاختراع إلى مليون دينار سنة 2020 مقابل 200 ألف دينار حاليا حيث يستوجب كل طلب مصادقة دفع أداءات إلى المكتب الأوروبي للبراءات الذي يحدد مقدار أتاوى المصادقة

والحصة التي يحتفظ بها المكتب بموجب اتفاق بينه وبين المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وذلك طبقا لمقتضيات الاتفاقية.

ودعا أعضاء اللجنة إلى ضرورة دعم الشركات التونسية لمزيد التألق والنجاح لتحقيق النقلة النوعية في مجال الاستثمار وجلب التكنولوجيا بما سيمثل قوة دفع ايجابية للاقتصاد التونسي.

كما أشار بعض الأعضاء إلى أن القسط الكبير من براءات الاختراع المودعة خاص بالأجانب وأوصى المتدخلون في هذا الإطار على ضرورة اعتماد إستراتيجية واضحة خاصة على مستوى التشجيع على بعث المشاريع الشابة والتحفيز على المبادرة . كما شدد أعضاء اللجنة على دعم منظومة البحث العلمي في اتجاه تطوير أدائه وتفعيل دوره بما يضفي مزيدا من الفاعلية على الجهد التنموي الداخلي وبناء اقتصاد تنافسي قائم على الابتكار وقادر على خلق فرص التشغيل الجديدة.

ثالثا : قرار اللجنة

قررت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع هذا القانون مع تعويض عبارة "المصادقة" بعبارة "الموافقة" في عنوان المشروع ونص فصله الوحيد.

رئيس اللجنة	**المقرر**
عامر العريض	الطيب المدني